

Distr.: Limited  
15 March 2007  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

## مشروع التقرير

المقرّر: أوليغ غيراسيمنكو (أوكرانيا)

إضافة

تعزيز برنامج مكافحة المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة  
المعني بالمخدرات والجريمة، ودور لجنة المخدرات بصفتها  
هيئته التشريعية

## ألف - هيكل المناقشة

١ - نظرت اللجنة في جلسة ١٢٨٠، المعقودة في ١٥ آذار/مارس، في البند ٩ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز برنامج مكافحة المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية". وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) مذكرة من الأمانة بشأن استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (E/CN.7/2007/14-E/CN.15/2007/5)؛

(ب) مذكرة من الأمانة تحيل بها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (E/CN.7/2007/15-E/CN.15/2007/10)؛



(ج) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (A/61/583).

٢- وأدلى رئيس اللجنة بكلمة استهلاكية. وأدلى بكلمة أيضا مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أدلى بكلمة كل من ممثلي ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة وكندا.

## باء- المداولات

٣- أوضح ممثل الأمانة في كلمته أن استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ينبغي أن ينظر إليها في سياق أعم ألا وهو عملية الإصلاح التي تشهدها الأمم المتحدة، ولا سيما السعي من أجل تعزيز المساءلة بتنفيذ الإدارة المرتكزة على النتائج. وأعرب عن شكره لرئيس لجنة المخدرات ورئيس لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على إنشاء فريق أصدقاء رئيسي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات، وهو فريق غير رسمي قام بإجراء مشاورات موسّعة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. أما فيما يتعلق بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، المعنون "توحيد الأداء" (A/61/583)، فقد أبلغ الممثل اللجنة باعترام الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، مشفوع بمذكرة.

٤- ورحب المتحدثون باستراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ باعتبارها أداة يتعيّن استخدامها لتعزيز ثقة المانحين، وزيادة الشفافية وتشجيع المكتب على اتباع نهج يتجه نحو تحقيق النتائج. وشددوا على أهمية تنسيق جميع وثائق التخطيط، ولا سيما الإطار الاستراتيجي وميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين، مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٥- وذهب أحد المتحدثين إلى أن اعتماد الاستراتيجية من قبل لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية سيشكل خطوة مهمة صوب اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مجال مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب.

٦- وأشار إلى أن الاستراتيجية تقدّم استعراضا شاملا ومتكاملا لأنشطة المكتب وتربطها بأهداف ونتائج محدّدة؛ ومن ثم فإنها ستسهم في تنفيذ الإدارة المرتكزة على النتائج. وذكر أن على المكتب أن يزيد من وضع الأولويات بناء على ميزاته النسبية والمهام المنوطة به، أن يضع في اعتباره أيضا المجالات التي بإمكانه أن يحقق فيها قيمة مضافة، وأن يحقق التوازن المناسب

بين الوظائف المعيارية والتحليلية والتنفيذية. وقد ذكر أيضا أن المكتب يمثل الجهة الوديعة للاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب، وأن مهامه تشمل مجالات من قبيل سن القواعد والمعايير ومنع الجريمة.

٧- وأعرب أحد الممثلين عن تقديره للعمل الذي تضطلع به وحدة التقييم المستقل في مساعدة المكتب على تبيين مواطن القوة لديه، فضلا عن المواطن التي تحتاج إلى تحسين. واقترح أيضا إنشاء نظام فعال لإدارة المعارف بهدف تحسين التنسيق والتعاون على نطاق المكتب. وتمت التوصية بتقديم التقارير مباشرة إلى المدير التنفيذي.

٨- وأعرب عن التأييد للعمل الجاري بشأن إدارة دورات المشاريع، وهو ما سيسهم إسهاما جليلا في تحسين تصميم المشاريع ورصدها وتنفيذها وتقييمها.

٩- وفي ما يتعلق بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، المعنون "توحيد الأداء" (A/61/583)، لوحظ أن أنشطة التنسيق الجارية في إطار اشتراك المكتب ومنظمة الصحة العالمية في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، من شأنها أن تسهم في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

١٠- ولوحظ أنه سيجري استكمال التزام المدير التنفيذي بالإصلاح الإداري والتنفيذي بمواصلة التنسيق بين برنامجي المخدرات والجريمة التابعين للمكتب، فضلا عن التوجيهات الملائمة التي تسديها الدول الأعضاء.